



وضع المملكة على طريق الازدهار

- وافق مجلس الوزراء السعودي مؤخراً على رؤية جديدة شاملة وطموحة للمملكة.
 - ترسم الرؤية مساراً ستخذه المملكة لبناء دولة حديثة واقتصاد مزدهر، من خلال وضع أهداف بعيدة المدى.
 - تقوم الرؤية على ثلاث محاور رئيسية (شكل 1)، يشتمل كل واحد منها على عدد من المحاور الفرعية.
 - يتطلب تحقيق تلك الرؤية تبني مجموعة من البرامج التحولية والتنفيذية، وقد تم تحديدها بطريقة مفصلة.
 - نحاول توضيح الأسباب الاقتصادية الرئيسية وراء هذه الرؤية الجديدة، من خلال التركيز على محور "الاقتصاد المزدهر".
 - وقد وضعنا سيناريو يقوم على افتراض "عدم اتخاذ إجراء" بخصوص الوضع الحالي، وذلك لمعرفة مدى إمكانية استدامة الوضع المالي القوي للمملكة في حال الإبقاء على الوضع الراهن حتى عام 2030.
 - ومن ثم استعرضنا الأهداف الاقتصادية والمالية الرئيسية، وكذلك البرامج التحولية والتنفيذية التي اشتملت عليها الرؤية.
- وافق مجلس الوزراء السعودي مؤخراً على رؤية جديدة شاملة وطموحة للمملكة. وتقوم الرؤية على ثلاث مرتكزات؛ مكانة المملكة في قلب العالمي العربي والإسلامي، وقوتها الاستثمارية، وموقعها الجغرافي المميز الذي يجعلها تربط ثلاث قارات. ولم تشتمل الرؤية على خطوات تفصيلية لتحقيق

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
falturki@jadwa.com

راكان آل الشيخ
محلل أبحاث

ralsheikh@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111
الفاكس +966 11 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

شكل 1: رسم توضيحي للرؤية السعودية عام 2030



جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 / 6034 .

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



الرؤية، ولكنها وضعت أهدافاً علياً لما ستكون عليه المملكة بحلول عام 2030. ويتوقع الإعلان عن الخطوات التفصيلية خلال الشهور القليلة القادمة.

تهدف الرؤية إلى بناء دولة مزدهرة يستطيع جميع مواطنيها تحقيق أحلامهم، وهي تعبر عن أهداف وتوقعات بعيدة المدى وتركز على قدرات وإمكانات المملكة، كما أنها تسعى كذلك إلى تحويل تلك الإمكانيات ونقاط القوة إلى أدوات تمكين تساعد على تحويل المملكة خلال الخمسة عشر عاماً القادمة.

وتقوم الرؤية على ثلاثة محاور هي المجتمع الحيوي والوطن الطموح والاقتصاد المزدهر (شكل 1). ويشتمل كل محور من تلك المحاور الثلاثة على عدة محاور فرعية. يقوم محور المجتمع الحيوي على القيم الحضارية والثقافية الفريدة للمملكة ويشتمل على أهداف والتزامات تهدف إلى تطوير الهوية الوطنية الراسخة للمملكة العربية السعودية. ويركز محور الوطن الطموح على دور الحكومة وكيف يمكن أن تصبح ذات أداء رفيع من خلال رفع مستويات الكفاءة والمسؤولية والمحاسبة. ويركز محور الاقتصاد المزدهر على إيجاد الفرص من خلال استخدام الأدوات الاستثمارية المتاحة، وهو يستهدف تنوع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال وجذب أفضل المواهب. وفي هذا التقرير، سنتطرق بالتفصيل للاقتصاد المزدهر.

ستلعب هذه المحاور الثلاثة دوراً حيوياً في تحقيق الرؤية، لأنها ستستغل بطريقة إيجابية الموروث الديني والثقافي للمملكة، وكفاءة الاستثمار، وميزة الموقع الجغرافي. هذه الرؤية ستكون أيضاً النقطة المرجعية للقرارات المستقبلية، بما في ذلك إعادة هيكلة شركة أرامكو لتصبح تكتلاً صناعياً والإعلان عن تفاصيل برنامج التحول الوطني.

شهد تاريخ المملكة الحديث تحولات مفاجئة في دوراتها الاستثمارية (شكل 2). وتعود تلك التحولات بالدرجة الأولى إلى الإنفاق الحكومي الذي يعتبر المحفز الرئيسي للنمو في الاقتصاد غير النفطي والذي أصبح حساساً للتغيرات في أسعار النفط. شهدت المملكة تباطؤاً في نموها الاقتصادي أثناء العديد من حالات تراجع أسعار النفط (ثمانينيات القرن العشرين وأواخر التسعينيات). وقد أدى هذا الأمر إلى بعض التراجع السريع في الإنفاق الحكومي، والذي أدى بدوره إلى تباطؤ النمو. ورغم أن حالة تراجع أسعار النفط الحالية تشبه تلك الحالات السابقة، إلا أن المملكة تتمتع اليوم باحتياطات مالية ضخمة. ولكن، رغم حدوث دورة توسعية استثنائية خلال السنوات العشر الماضية، وتطور الاقتصاد في الوقت الحالي ليصبح من ضمن أكبر الاقتصادات في العالم، لا يزال الاقتصاد يعتمد على الإنفاق الحكومي وبرامج الدعم. فخلال الفترة بين عامي 2005 و2015، قفز الإنفاق الجاري، أكثر الأجزاء جموداً في الصرف الحكومي، من 284 مليار ريال إلى 673 مليار ريال. إضافة إلى ذلك، لا يزال هذا الإنفاق يتم تمويله بصورة كبيرة من إيرادات النفط. خلال السنوات الخمس الماضية، بلغ

تضع الرؤية مساراً ستخذه المملكة لبناء دولة حديثة واقتصاد مزدهر.

تعتمد الرؤية على ثلاثة محاور.

الرؤية ترى أن الموروث الديني والثقافي للمملكة وكفاءة الاستثمار وميزة الموقع الجغرافي ستلعب دوراً في تحقيق الرؤية.

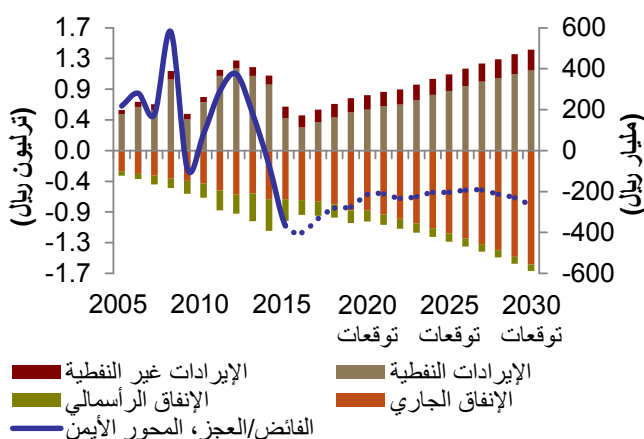
شهد تاريخ المملكة الحديث تحولات مفاجئة في دوراتها الاستثمارية...

...منها تباطؤ نموها الاقتصادي خلال العديد من حالات تراجع أسعار النفط.

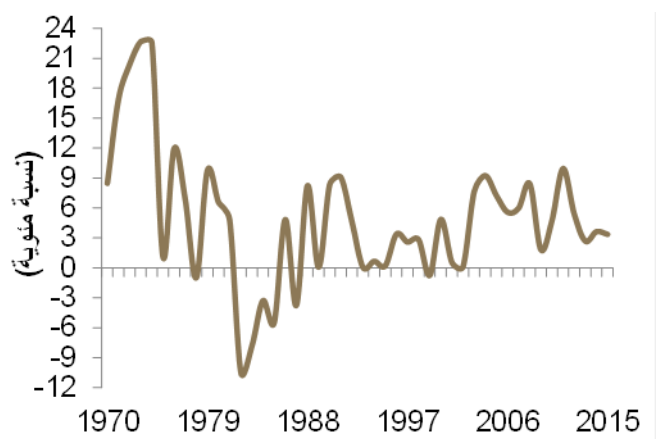
لكن الاقتصاد حالياً يعتبر بين أكبر الاقتصادات في العالم...

..لكنه لا يزال يعتمد على الإنفاق الحكومي وبرامج الدعم.

شكل 3: وضع الميزانية في حال عدم اتخاذ إجراء



شكل 2: نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي (التغير السنوي)





المتوسط السنوي لنسبة الإيرادات الحكومية التي تأتي من النفط 87 بالمائة.

وبتوسع الاقتصاد، زاد استهلاك الطاقة وأصبحت الحكومة تفقد نسبة متزايدة من الإيرادات النفطية، حيث يتم بيع الطاقة محلياً بأسعار منخفضة جداً. بعد زيادة أسعار الطاقة في يناير 2016، أوضحت الجهات المعنية أن برامج أسعار الطاقة المحلية المطبقة في الوقت الحالي تساعد الفئات الثرية أكثر مما تساعد الفئات محدودة الدخل ومتوسطة الدخل، وذلك لأن استهلاك الطاقة يكون في العادة مرتفعاً لدى الفئات مرتفعة الدخل التي يذهب إليها معظم استهلاك الكهرباء والوقود. لذا، أشارت تلك الجهات إلى أنها ستجعل أسعار منتجات الطاقة في المستقبل أكثر عقلانية. كذلك تسعى الرؤية إلى وضع معايير واضحة للدعم، ويشمل ذلك دعم الوقود والغذاء والماء والكهرباء، لتحقيق توزيع يكون أكثر عدالة. ونعتقد أن هذا الإصلاح سيقود إلى تحسن كبير في الميزانية. وهذه المسألة في حد ذاتها تؤكد مدى أهمية وضرة هذه الرؤية وإعلانها في هذه المرحلة.

وللمساعدة في تحقيق هذه الرؤية، تم تحديد عدد من البرامج الرئيسية التحويلية والتنفيذية، وقد بدأ تطبيق بعضها بالفعل. وتشمل البرامج التحويلية، برنامج لإعادة هيكلة الحكومة الذي يستهدف تناغم الأنظمة مع الأولويات الوطنية، وبرنامج الميزانية الذي يهدف إلى تعزيز كفاءة واستدامة الميزانية، إضافة إلى برامج أخرى. كذلك تمت الإشارة إلى البرامج التنفيذية، وقد تم تحديد اثنين منها هما إعادة هيكلة شركة أرامكو السعودية وصندوق الاستثمارات العامة. كذلك تمت الإشارة إلى

أشارت الجهات المعنية إلى أنها ستجعل أسعار منتجات الطاقة في المستقبل أكثر منطقية.

حددت الرؤية عدداً من البرامج الرئيسية التحويلية والتنفيذية.

جدول 1: أهداف رؤية 2030

المحور	الأهداف	اليوم	2030
اقتصاد مزدهر	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	40.0	65.0
	ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	49	25
	نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (نسبة مئوية)	16.0	50.0
	قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة (مليار ريال)	600	7,000
	ترتيب المملكة في مؤشر التنافسية العالمي	25	10
	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي (نسبة مئوية)	3.8	5.7
	مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد الوطني (نسبة مئوية)	40.0	75.0
	ترتيب اقتصاد المملكة عالمياً، من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي	19	أكبر 15
	معدل البطالة للسعوديين (نسبة من إجمالي قوة العمل السعودية)	11.6	7.0
	نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (نسبة من إجمالي النساء في سن العمل)	22.0	30.0
مجتمع حيوي	مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي (نسبة من الاجمالي)	20.0	35.0
	عدد المدن السعودية بين أفضل 100 مدينة في العالم	0	3
	ترتيب المملكة في مؤشر رأس المال الاجتماعي	26	10
	متوسط العمر المتوقع (سنوات)	74	80
	مضاعفة عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونيسكو		
	إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه (نسبة من إجمالي الإنفاق)	2.9	6.0
	ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً (نسبة مئوية)	13.0	40.0
	عدد المعتمرين سنوياً (مليون معتمر)	8	30
	نسبة مدخرات الاسر من إجمالي دخلها (نسبة مئوية)	6.0	10.0
	مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	1.0>	5.0
وطن طموح	عدد المتطوعين سنوياً في القطاع غير الربحي	11,000	1 مليون
	الإيرادات الحكومية السنوية غير النفطية (مليار ريال)	163	1,000
	ترتيب المملكة في مؤشر فاعلية الحكومة	80	20
	ترتيب المملكة في مؤشر الحكومات الإلكترونية	36	أفضل 5



برنامج التحول الوطني الذي يترقبه الجميع باعتباره أحد البرامج التنفيذية، ووفقاً للرؤية فإن هذا البرنامج سيشتغل على مبادرات محددة ومؤشرات أداء واضحة للهيئات الحكومية ستساعد على تحقيق الأولويات الوطنية المتسقة مع هذه الرؤية.

في هذا التقرير، نحاول توضيح الأسباب الاقتصادية الرئيسية وراء هذه الرؤية الجديدة، وذلك من خلال التركيز على محور "الاقتصاد المزدهر". كذلك، سيتطرق التقرير إلى الأهداف الاقتصادية والمالية الرئيسية، فضلاً عن البرامج التحولية والتنفيذية التي تضمنتها الرؤية.

ما الذي كان سيحدث لو لم يكن هناك إصلاح؟

في تقرير أعدناه متابعة لتقريرنا الذي أصدرناه في عام 2011 بعنوان: "التحديات المقبلة لصناعة النفط والأوضاع المالية في المملكة"، وضعنا سيناريو يقوم على افتراض "عدم اتخاذ إجراء" بخصوص الوضع الحالي، وذلك لمعرفة مدى استدامة الوضع المالي القوي للمملكة في حال الإبقاء على الوضع الراهن حتى عام 2030. يفترض السيناريو حدوث ارتفاع تدريجي في أسعار خام برنت لتبلغ 102 دولار للبرميل في عام 2030. وكذلك يفترض استمرار الإنفاق الجاري والإيرادات غير النفطية بنفس مستوى النمو الذي تحقق خلال السنوات العشر الماضية، مع خفض الإنفاق الرأسمالي. ومن الافتراضات الرئيسية الأخرى، حدوث زيادة في إنتاج النفط واستهلاكه من 10,2 مليون برميل في اليوم و 2,8 مليون برميل في اليوم عام 2015 إلى 12,3 مليون برميل في اليوم و 4,9 مليون برميل في اليوم عام 2030 على التوالي.

ورغم افتراض ارتفاع أسعار النفط، لكن نموذجنا أظهر استنزافاً حاداً للاحتياطيات المالية للمملكة. فعلى سبيل المثال، ستواصل الميزانية تسجل عجزاً يزيد على 200 مليار ريال خلال الخمسة عشر عاماً القادمة، نتيجة لارتفاع الجزء الجامد من الميزانية الذي هو الإنفاق الجاري. هذا الاستنزاف ربما يحدث حتى مع ارتفاع إجمالي الإيرادات إلى 1,4 تريليون ريال (شكل 3). وفي حال حدوث ذلك، فإن

كذلك أشارت الرؤية إلى المزيد من البرامج التي سيتم إطلاقها خلال السنوات القليلة القادمة.

وضعنا سيناريو يقوم على افتراض "عدم اتخاذ إجراء" بخصوص الوضع الحالي، وذلك لمعرفة مدى استدامة الوضع المالي القوي للمملكة.

رغم ارتفاع أسعار النفط، لكن نموذجنا أظهر استنزافاً حاداً للاحتياطيات المالية للمملكة.

جدول 2 : التزامات رؤية 2030

المحور	المحور الثانوي	الالتزامات
اقتصاد مزدهر	تنافسيته جاذبة	تنمية البنية التحتية الرقمية قطاع تجزئة متطور إعادة هيكلة مركز الملك عبدالله المالي
	استثماره فاعل	سوق للطاقة المتجددة زيادة مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد الوطني توطين الصناعات العسكرية
	فرصه مثمرة	دور أكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد
	موقعه مستغل	إنشاء منصة لوجستية مميزة تكامل إقليمي ودولي دعم الشركات الوطنية
مجتمع حيوي	قيمه راسخة	أسلوب مبتكر لصحة ذات جودة عالية وفاعلية أكبر
	بنيانه متين	ارتقاء: دور أكبر للأسرة في تعليم أبنائها داعم: وسائل ترفيه هادفة للمواطنين
	قيمه راسخة	أكبر متحف إسلامي في العالم شرف خدمة المعتمدين على أكمل وجه
وطن طموح	حكومته فاعلة	قوام: رفع كفاءة الإنفاق تطوير الحكومة الإلكترونية توفير الخدمات المشتركة
	مواطنه مسؤول	برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع غير الربحي



احتياطات المملكة من النقد الأجنبي ربما تهبط لتصل إلى مستوى 375 مليار ريال، في حين يقفز الدين العام إلى مستوى 2,7 تريليون ريال في عام 2030 (شكل 4).

لذلك نعتقد أن هذه الرؤية، بتركيزها على الفرص غير المستغلة والقدرات الأساسية والحاجة إلى ازدهار اقتصادي، تأتي عند منعطف هام للمملكة. فهذه الرؤية لن تساعد فقط في جعل الوضع المالي للمملكة في المسار الصحيح، بل كذلك ستضع الأساس لمجموعة من البرامج التفصيلية التي تعالج هيكل الاقتصاد السعودي نفسه وتحول التركيز من الحكومة إلى القطاع الخاص ليصبح هو المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي.

اقتصاد مزدهر

يضع محور الاقتصاد موجبات واضحة بشأن طريقة تنوع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط وتقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي كمصدر رئيسي للنمو. وفقاً لهذا المحور، ومن خلال مجموعة من البرامج، تشمل الاستثمار والخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص، تستطيع المملكة استحداث قطاعات اقتصادية جديدة بالكامل. وستعمل تلك البرامج على تحقيق الأهداف المحددة التي تم وضعها لهذا المحور (جدول رقم 1). تشمل الأهداف الأوسع التي تضمن تحقيق اقتصاد مزدهر، رفع حصة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج الإجمالي المحلي من 40 بالمائة إلى 65 بالمائة. كذلك يتضمن هذا المحور هدفاً طموحاً هو تحسين ترتيب المملكة من حيث حجم الناتج الإجمالي المحلي من المرتبة 19 لتصبح ضمن أكبر 15 دولة في العالم. وفيما يلي قائمة بالمحاور الفرعية مع الأهداف المرجوة منها:

محور فرعي 1: الفرص المثمرة

هذا المحور يستهدف الاستثمار في التعليم والمواهب واستحداث الوظائف وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها عوامل رئيسية من شأنها أن تحقق فرصاً مثمرة في اقتصاد مزدهر. ومن أهداف هذا المحور، خفض معدل البطالة من 11,6 بالمائة إلى 7 بالمائة، وزيادة حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج الإجمالي من 20 بالمائة إلى 35 بالمائة.

هدف: تنمية رأس المال البشري: تستشعر الرؤية أهمية تنمية العنصر البشري باعتباره أكثر العوامل حيوية لتحقيق قطاع خاص قوي ومبتكر. وتتضمن الرؤية برامج لإنشاء مجالس صناعية مهمتها تحديد المهارات والمعارف التي يحتاجها كل قطاع اجتماعي-اقتصادي، كما تستهدف توسيع التدريب المهني. أيضاً سيكون هناك تركيز على البعثات الدراسية إلى جامعات عالمية مرموقة، فضلاً عن الابتكار

لذلك نعتقد أن هذه الرؤية تأتي عند منعطف هام للمملكة.

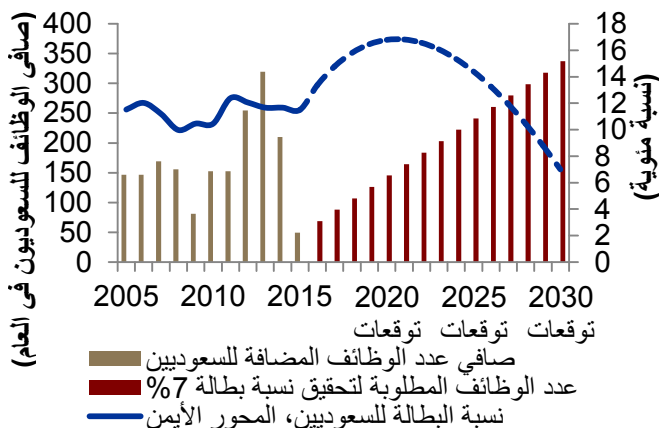
يضع محور الاقتصاد موجبات واضحة بشأن طريقة تنوع الاقتصاد بعيداً عن النفط...

...وكذلك تقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي كمصدر رئيسي للنمو.

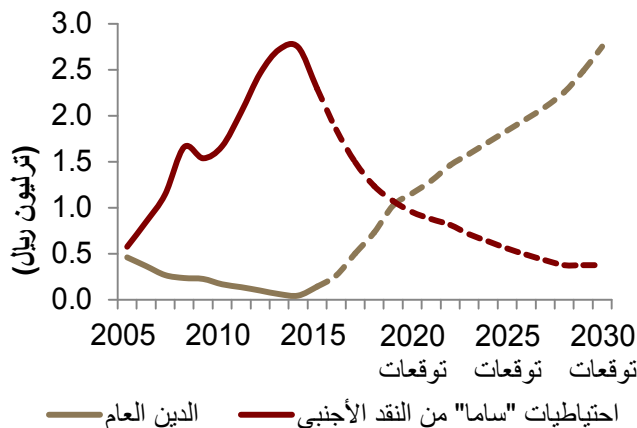
هذا المحور يستهدف الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تستشعر الرؤية أهمية تنمية العنصر البشري باعتباره أكثر العوامل حيوية لتحقيق قطاع خاص قوي ومبتكر.

شكل 5: معدل البطالة المستهدف للسعوديين



شكل 4: الوضع المالي في حال عدم اتخاذ إجراء





في مجال التقنيات المتقدمة وريادة الأعمال. أما الالتزامات في هذا المحور، فتشمل تطوير المهارات وزيادة فرص ريادة الأعمال والمشاريع. كذلك، هناك التزامات أخرى تتصل بإحداث مرونة في جذب العمالة الأجنبية بغرض المساهمة في التنمية الاقتصادية وجذب رأس المال الأجنبي. وحسب الرؤية، سيتم تبني نظام أكثر فاعلية وسهولة لإصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة.

لقد ركزت الرؤية بشدة على دور تنمية رأس المال البشري، حيث نجد أن هذا البند هو الوحيد المتكرر في كافة المحاور الثلاث. على سبيل المثال، يشتمل محور الوطن الطموح على التزامات تجاه المساهمة في تنمية رأس المال البشري، مثل برنامج الملك سليمان لتطوير القدرات البشرية. كذلك، يتضمن محور المجتمع الحيوي التزاماً بتفعيل المجتمع، يشكل العنصر البشري جزءاً لا يتجزأ منه، وبحيث يتم توفير التأهيل والتدريب لأولئك الأفراد الذين لا يستطيعون الانضمام إلى القوة العاملة.

ويشتمل هدف تنمية رأس المال البشري على خفض معدل البطالة وسط السعوديين إلى 7 بالمائة بحلول عام 2030 مقارنة بـ 11,6 بالمائة في الوقت الحالي. وفقاً لنموذجنا للنمو السكاني، أنظر تقريرنا بعنوان: "الملاحق المستقبلية لسوق العمل السعودي"، سيصل حجم القوة العاملة السعودية 8,6 مليون بحلول عام 2030 (ويمعدل مشاركة 44,1 بالمائة). وعند دمج تقديراتنا هذه مع المعدل المستهدف للبطالة عند 7 بالمائة، نجد أنه يتحتم إضافة 202,9 ألف وظيفة للسعوديين كل عام خلال الفترة من الآن وحتى عام 2030 (شكل 5). وهذا الرقم يفوق المتوسط السنوي لعدد الوظائف التي تم استحداثها للسعوديين خلال الفترة بين عامي 2005 و 2015 والذي بلغ 179 ألف وظيفة بنحو 24 ألف وظيفة.

هدف: ترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تركز الرؤية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كعنصر مهم للنمو وخلق الوظائف. فوفقاً للرؤية، تساهم تلك المشاريع حالياً بنسبة 20 بالمائة فقط من نمو الناتج الإجمالي الكلي، وهي تهدف إلى زيادة هذه النسبة إلى 35 بالمائة من خلال عدد من البرامج. وستستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تعديل الأنظمة والقوانين وإزالة العقبات، من خلال هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها مؤخراً. كذلك، تعمل الرؤية على تسهيل حصول هذه المشاريع على التمويل من خلال تشجيع المؤسسات المالية على زيادة التمويل لها. ويمثل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة صغيرة جداً من إجمالي التمويل مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث يمثل هذا التمويل نسبة 5 بالمائة فقط من التمويل الإجمالي. وتسعى الرؤية إلى زيادة هذه النسبة إلى 20 بالمائة بحلول عام 2030. وأشارت الرؤية إلى الالتزام بإنشاء حاضنات أعمال، ومؤسسات تدريب متخصصة، وصناديق لرؤوس المال الاستثمارية لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتصبح محركاً للنمو الاقتصادي.

محور فرعي 2: الاستثمار على المدى الطويل

تشمل الخطط بعيدة المدى تطوير آليات الاستثمار في القطاعين العام والخاص، خاصة بعد تحويل شركة أرامكو إلى صندوق الاستثمارات العامة. هذا المحور الفرعي يستهدف زيادة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى أكثر من 7 تريليون ريال بحلول عام 2030. وتحويل كامل ملكية شركة أرامكو إلى صندوق الاستثمارات العامة، يصبح هذا الصندوق أكبر صندوق سيادي في العالم. كذلك يهدف هذا المحور إلى تحسين العائدات الحالية والمستقبلية لصندوق الاستثمارات العامة. علاوة على ذلك، يشير هذا المحور بوضوح إلى أن الصندوق لن ينافس القطاع الخاص، بل سيتجه نحو القطاعات الاستراتيجية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، مما يساهم في استحداث قطاعات اقتصادية جديدة بالكامل وتأسيس شركات وطنية قوية. ولم تتطرق الرؤية إلى أي أمثلة محددة، ولكن يتوقع الإعلان عن مزيد من التفاصيل في الشهور القليلة القادمة. إضافة إلى ذلك، تشير الرؤية إلى الاستثمار في شركات عالمية بحيث تصبح المملكة صانع سوق في قطاعات مختارة، وتصبح كذلك رائدة في إدارة الأصول والاستثمار. أيضاً، اشتملت الرؤية على برامج بعيدة المدى،

شكّل دور تنمية رأس المال البشري البند الوحيد المتكرر في كافة المحاور الثلاث.

تضمن هذا الهدف خفض معدل البطالة إلى 7 بالمائة بحلول عام 2030.

ركزت الرؤية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كعنصر مهم للنمو واستحداث الوظائف.

كذلك استهدفت الرؤية تسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

تشمل الخطط بعيدة المدى تطوير آليات الاستثمار في القطاعين العام والخاص...

...ويشمل ذلك الاستثمار لفتح القطاعات الاستراتيجية ولتصبح المملكة صانع سوق على مستوى العالم في قطاعات مختارة.

هذا المحور الفرعي يستهدف أيضاً تطوير البنية التحتية للقطاع المالي.



كمواصلة تسهيل الحصول على الاستثمار والتجارة، وزيادة السيولة في أسواق المال، وتقوية دور سوق الدين، وفتح الطريق أمام سوق المشتقات.

وجزء آخر من الخطة بعيدة المدى هو الاستمرار في خصخصة الأصول الحكومية، ومثال ذلك طرح جزء من أسهم شركة أرامكو السعودية للاكتتاب. وتأتي برامج الخصخصة هذه في إطار نية الحكومة الابتعاد عن الاقتصاد الذي يقوده القطاع العام والاتجاه نحو اقتصاد يقوم على القطاع الخاص.

هدف: توطين الصناعة العسكرية: رغم أن المملكة تعتبر ثالث دولة من حيث الإنفاق العسكري، إلا أن 2 بالمائة فقط من هذا الصرف تنفق في الداخل، ووجود 7 شركات فقط ومركزي أبحاث تعمل في قطاع الصناعة الدفاعية. والهدف هو توطين أكثر من 50 بالمائة من الإنفاق العسكري بحلول عام 2030، ومن المبادرات المقترحة لتحقيق هذا الهدف الاستثمار المباشر والشراكات الاستراتيجية لتسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا.

هدف: تعزيز قطاع التعدين: هناك عدد من الإصلاحات الهيكلية يجري التخطيط لها ستؤدي إلى تحقيق قطاع التعدين ناتج يصل إلى 97 مليار ريال بحلول عام 2020 وإضافة 90 ألف وظيفة في نفس الوقت. خلال السنوات العشر الماضية، بلغ متوسط نمو قطاع التعدين نحو 9,2 بالمائة، ما يعني أن تحقيق الهدف المنشود يقتضي زيادة التركيز على هذا القطاع. ويمكن بالفعل تطوير قطاع التعدين في ظل الموارد المعدنية الغنية التي تتمتع بها المملكة، كالألمونيوم والفوسفات والذهب والنحاس واليورانيوم. ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاءات، فإن عدد العاملين في قطاع التعدين بلغ 138 ألف عام 2015. لذا، فإن تحقيق ذلك الهدف المنشود يقتضي زيادة التوظيف بنسبة 42 بالمائة، أي إضافة 22,5 ألف وظيفة في المتوسط كل سنة خلال الفترة بين عامي 2016 و2020. وتخطط الرؤية لتحقيق تلك الأهداف من خلال تكثيف عمليات الاستكشاف عن الموارد المعدنية، ومراجعة إجراءات الترخيص لعمليات التنقيب، وزيادة الاستثمار في البنيات التحتية، وتطوير طرق لإقامة مراكز للتميز.

هدف: تطوير سوق الطاقة المتجددة: تهدف الخطة إلى بناء سوق للطاقة المتجددة لتلبية جزء من الزيادة المتوقعة في الاستهلاك المحلي للطاقة بحلول عام 2030. وضعت الرؤية هدف أولي هو توفير 9,5 جيجاوات/ساعة من الطاقة المتجددة عبر تطوير الخبرة المحلية الحالية في إنتاج أنواع مختلفة من الطاقة. بلغ الحمل الذروي في المملكة عام 2014 نحو 59 جيجاوات/ساعة، ويتوقع أن يصل إلى 75 جيجاوات/ساعة بحلول عام 2020. وفي حال تحقق هذه الكمية من الطاقة المتجددة التي تبلغ 9,5 جيجاوات خلال السنوات الخمس القادمة، فستغطي نحو 50 بالمائة من إنتاج الكهرباء الجديد.

وأشارت الرؤية إلى الانطلاقة المرتقبة لبرنامج الملك سلمان للطاقة المتجددة، والذي سيقوم بمراجعة الإطار القانوني الذي يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في الطاقة المتجددة، ومن ثم يتيح توفير أرضية مناسبة للاستثمار في هذا المصدر الحيوي للطاقة الذي ستزداد أهميته خلال الخمس عشرة عاماً القادمة.

محور فرعي 3: تحسين بيئة الأعمال

يتضمن هذا المحور الفرعي عدد من الالتزامات التي ستعمل على استقطاب المستثمرين الأجانب وتمكين الاستفادة من التقنية الحديثة لضمان زيادة نمو الإنتاجية، إذ يندرج ضمن هذه الالتزامات متابعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ورفع موثوقية الخدمات الحكومية. هنالك التزامات أخرى إضافية، تتمثل في استثمار العقارات الكاسدة من قبل الحكومة لأجل دفع النشاط في القطاعات العاملة في مجال الخدمات، والتطبيق الكامل للوائح التجارية والعالمية من أجل توفير بيئة أعمال مناسبة للاستثمار على المدى البعيد.

هدف: تطوير قطاع التجزئة: تركز الرؤية على دور قطاع التجزئة في تطوير التجارة وخلق فرص عمل، وتستهدف انتشار قنوات التجارة الحديثة ورفع نسبة مساهمة التجارة الإلكترونية لتصل إلى

كذلك تشمل الخطة بعيدة المدى الاستمرار في خصخصة الأصول الحكومية.

تشمل البرامج المقترحة لتحقيق توطين الصناعة العسكرية الاستثمار المباشر والشراكات الاستراتيجية.

هناك عدد من الإصلاحات الهيكلية يجري التخطيط لها ستؤدي إلى تحقيق قطاع التعدين ناتج يصل إلى 97 مليار ريال بحلول عام 2020...

... وإضافة 90 ألف وظيفة في نفس الوقت.

تهدف الخطة إلى بناء سوق للطاقة المتجددة لتلبية جزء من الزيادة المتوقعة في الاستهلاك المحلي للطاقة بحلول عام 2030.

يتضمن هذا المحور الفرعي عدد من الالتزامات التي ستعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي...

... ما سيمكن من نقل التقنية لضمان نمو كبير في الإنتاجية.



80 بالمائة بحلول عام 2020 من مجمل ناتج قطاع التجزئة. يزداد الطلب على منتجات قطاع التجزئة بمستويات مرتفعة في المملكة، وذلك وفقاً للبيانات الخاصة بالقطاع، مما يتيح فرصاً عديدة لتوسيع مجال عمل القطاع، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي في العقد الماضي 14.4 بالمائة، عاكساً الفرصة الكبيرة في هذا القطاع.

علاوة على ذلك، سوف تساهم الأنظمة الجديدة التي تتيح التملك الاجنبي الكامل في قطاع التجزئة في تحقيق هذه الرؤية نسبةً لطرح عدد كبير من المنتجات المختلفة، حيث يساعد هذا في توسيع مجال عمل القطاع وضمان خلق عدد كبير من الوظائف.

هدف: تطوير البنية التحتية الرقمية: تركز الرؤية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لتطوير قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، إذ تتضمن الأهداف توسيع تغطية خدمة النطاق العريض لتصل إلى 90 بالمائة في المدن كثيفة السكان و66 بالمائة في المناطق الحضرية الأخرى. لقد سجل انتشار تغطية الانترنت في المملكة نسبة 67 بالمائة في الربع الثالث من عام 2015، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، إذ تعد هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها بباقي دول الخليج. تشمل الالتزامات المرتبطة بتحقيق هذا الهدف، تعزيز حوكمة التحول الرقمي بواسطة مجلس وطني واستثمارات محلية داعمة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

هدف: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: تهدف الرؤية إلى رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من 3,8 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي إلى 5,7 بالمائة بحلول عام 2030. هنالك العديد من الأهداف المدرجة تحت هذا البرنامج تعين على تحقيق هدف الاستثمار الأجنبي المباشر، كرفع رتبة المملكة في مؤشر التنافسية العالمية من المرتبة 25 في عام 2015 لتدخل ضمن الـ 10 الأوائل بحلول عام 2030. وتعتقد شركة جدوى أن زيادة الاستثمار المباشر من الأجانب سوف تحسن من كفاءة القطاعات التجارية، مما سيشجع الفرصة لزيادة ربحية قطاع الصادرات غير النفطية. لقد سجلت تدفقات الاستثمارات المباشرة القادمة إلى المملكة انخفاضاً تدريجياً في قيمتها بين عامي 2008 و2015، إذ تراجعت من 39,5 مليار دولار في عام 2008 إلى 8,1 مليار دولار فقط عام 2015. وتعتقد جدوى كذلك أن المملكة بحاجة إلى استقطاب 40 مليار دولار سنوياً خلال الأعوام الـ 15 القادمة لأجل تحقيق هذا الهدف، وذلك عند أخذ نسبة الناتج المحلي الإجمالي الـ 5,7 بالمائة بعين الاعتبار، مما يعني زيادة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من 224 مليار دولار في عام 2015 إلى 823 مليار دولار بحلول عام 2030 (شكل 6).

محور فرعي 4: الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للمملكة

يؤكد هذا المحور الفرعي على الحاجة إلى إقامة منصة لوجستية متميزة. وفي هذا الإطار، سيتم تعزيز الخدمات اللوجستية وتحديث البنية التحتية وتطوير التبادل التجاري. وتشمل الالتزامات لتحقيق

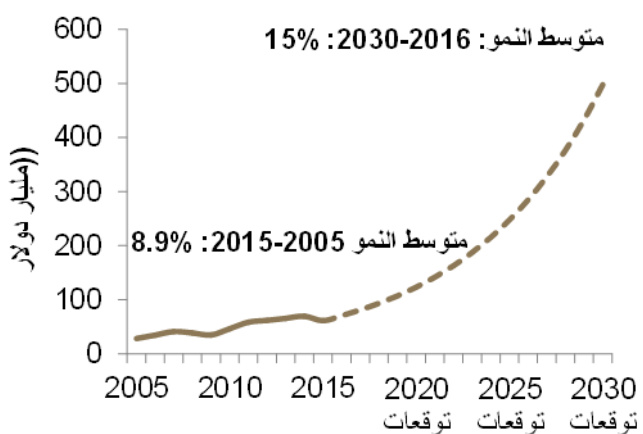
تركز الرؤية على دور قطاع التجزئة في خلق فرص عمل وتطوير التجارة.

أشارت الرؤية إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لتطوير قطاع الاتصالات في المملكة.

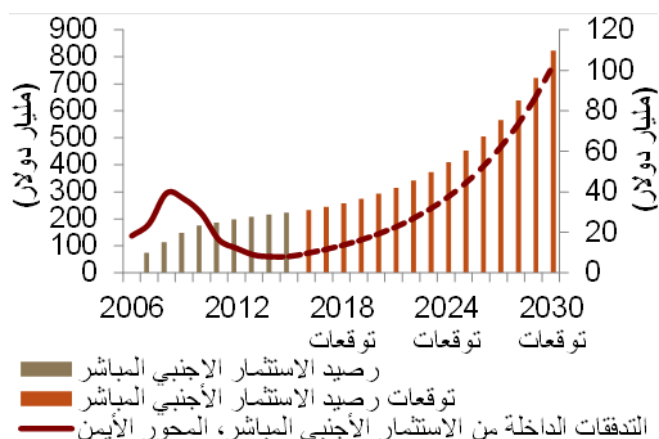
تهدف الرؤية إلى رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من 3,8 بالمائة من الناتج الإجمالي إلى 5,7 بالمائة بحلول عام 2030.

تتضمن الأهداف رفع رتبة المملكة في مؤشر التنافسية العالمية من المرتبة 25 في عام 2015 لتدخل ضمن الـ 10 الأوائل بحلول عام 2030.

شكل 7: الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات



شكل 6: رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات





ذلك الهدف تسهيل حركة الأشخاص والبضائع، بهدف تحسين ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة 49 على مستوى العالم إلى المرتبة 25 بحلول عام 2030. وتحت هذا المحور، تسعى الرؤية إلى دعم الشركات الوطنية التي تتمتع فعلاً بحصص سوقية كبيرة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وفي هذا الصدد، أشارت الرؤية إلى قطاعات النفط والبتروكيماويات والمصارف والاتصالات والأغذية والصحة والتجزئة.

هدف: تطوير الصادرات غير النفطية: تستهدف الرؤية رفع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج الإجمالي المحلي من 16 بالمائة فقط حالياً إلى 50 بالمائة بحلول عام 2030. ونعتقد أن هذه الصادرات تشمل السلع والخدمات على حد سواء، حيث أن هذه النسبة تعتبر هدف طموح جداً، لأن نسبة الـ 50 بالمائة ستعني على الأرجح زيادة حصة القطاع الخاص بحلول عام 2030. وقد طبقنا هذا الهدف على نموذجنا الاقتصادي، ووجدنا ضرورة ارتفاع الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات بشدة من 61 مليار دولار عام 2015 إلى 498 مليار دولار بحلول عام 2030 حتى يتم تحقيق ذلك الهدف (شكل 7).

برامج تحويلية

تم إطلاق مجموعة برامج تحويلية لتحقيق تطلعات وأمال الرؤية والمساعدة في تحقيق أهدافها. هذه البرامج ستفيد كذلك على الأرجح العديد من الأهداف المحددة في الرؤية، ومن ضمنها تحسين ترتيب المملكة في مؤشر كفاءة الحكومات برفعه من المرتبة 80 التي تحتلها اليوم إلى المرتبة 20 بحلول عام 2030. هذه المجموعة تشتمل على البرامج الآتية، ولكن لا تقتصر عليها:

برنامج إعادة هيكلة الحكومة: تتمثل مسؤولية هذا البرنامج في إعادة هيكلة وتكييف الأنظمة بصفة مستمرة وفقاً للأولويات الوطنية. وقد أستخدم هذا البرنامج عندما تم دمج المجالس العليا في مجلسين: مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الشؤون السياسية والأمنية.

برنامج التوجهات الاستراتيجية: تتمثل مسؤولية هذا البرنامج في ضمان صياغة القرارات بناءً على دراسات مفصلة وتحليلات شاملة لجميع البرامج الخاصة بأي هيئة حكومية.

برنامج الميزانية: هذا البرنامج يقوم بمراجعة الأنظمة ذات الصلة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليل الإنفاق غير الضروري وزيادة الإيرادات غير النفطية من أجل موازنة مالية مستدامة. هذا البرنامج يبدو أنه مرتبط "ببرنامج قوام"، وهو التزام جاء تحت محور "وطن طموح". وفقاً للرؤية، سيؤدي برنامج قوام إلى استخدام الحكومة للموارد بطريقة فعالة، ومن ثم دعم الموارد والأصول في جميع الهيئات الحكومية.

برنامج إدارة المشاريع: يتحمل مسؤولية تنسيق كافة الجهود في إدارة المشاريع ويستخدم مكاتب إدارة المشاريع في مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والهيئات الحكومية الأخرى.

برنامج مراجعة الأنظمة: هذا البرنامج منوط به مراجعة وتنظيم الكثير من القوانين القائمة حالياً والجديدة مثل قانون الشركات، وقانون المنظمات غير الحكومية، والقانون الخاص بالرسوم المفروضة على الأراضي البيضاء.

برنامج قياس الأداء: يستخدم هذا البرنامج في تقييم جميع الهيئات الحكومية وبرامجها وخططها وكبار المسؤولين فيها. ويشمل البرنامج مركز ضبط الأداء في الهيئات الحكومية بغرض إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الجهود في المدى البعيد. هذا البرنامج سيكون كذلك مسؤولاً عن استحداث مؤشرات أداء لتطوير المساءلة والشفافية.

يؤكد هذا المحور الفرعي على الحاجة إلى إقامة منصة لوجستية متميزة.

تستهدف الرؤية رفع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج الإجمالي المحلي من 16 بالمائة فقط حالياً إلى 50 بالمائة بحلول عام 2030.

تم إطلاق مجموعة برامج تحويلية لتحقيق تطلعات وأمال الرؤية والمساعدة في تحقيق أهدافها.

تتمثل مسؤولية هذا البرنامج في إعادة هيكلة وتكييف الأنظمة بصفة مستمرة وفقاً للأولويات الوطنية.

هذا البرنامج يقوم بمراجعة الأنظمة ذات الصلة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الموازنة المالية.

يستخدم هذا البرنامج في تقييم جميع الهيئات الحكومية وبرامجها وخططها وكبار المسؤولين فيها.



برامج تنفيذية

إلى جانب البرامج التحويلية التي أشرنا إليها أعلاه، تضمنت الرؤية عدداً من البرامج التنفيذية الأخرى والتي سيكون لها تأثير قوي على تنفيذ الرؤية. هذه المجموعة تشمل البرامج التالية، ولا تقتصر عليها:

برنامج تحول شركة أرامكو السعودية: يستهدف هذا البرنامج تحويل أرامكو من عملاق للنفط إلى تكتل صناعي ينشط في عدد من القطاعات.

برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة: سيكون هذا الصندوق قادراً على إدارة محفظة استثمارية أكبر، وسيصبح أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم.

برنامج الموارد البشرية: هذا البرنامج سيكون مسؤولاً عن تقييم وكفاءة الخدمة المدنية ودعم الهيئات الحكومية بالأفراد والدراسات والاستشارات في رأس المال البشري.

برنامج التحول الوطني: هذا البرنامج يتكون من مبادرات للهيئات الحكومية التي ستساعد على تحقيق الأولويات الوطنية المتسقة مع هذه الرؤية. هذا البرنامج يتضمن تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص وانتهاج أساليب إدارية وتمويلية مبتكرة. ويقوم هذا البرنامج على مبادرات محددة سيكون لها مؤشرات واضحة لقياس الأداء.

برنامج تعزيز الحوكمة في القطاع العام: هذا البرنامج سيضمن إجراء إعادة هيكلة مرنة للهيئات الحكومية، وسيلغي ازدواجية الأدوار والثغرات والتناقضات بين مختلف الهيئات الحكومية.

برنامج الخصخصة: الهدف من هذا البرنامج هو إيجاد خصخصة شاملة باستخدام أفضل الممارسات العالمية، وضمان نقل المعرفة لتحقيق الأهداف بطريقة متوازنة.

برنامج الشراكة الاستراتيجية: هذا البرنامج يخدم المحور الثالث للرؤية المتمثل في العمل مع الشركاء الاقتصاديين حول العالم لتعزيز الصادرات وجعل المملكة مركزاً تجارياً يربط ثلاث قارات.

هذا البرنامج سيكون مسؤولاً عن تقييم وكفاءة الخدمة المدنية.

هذا البرنامج يتكون من برامج للهيئات الحكومية التي ستساعد على تحقيق الأولويات الوطنية المتسقة مع هذه الرؤية.

الهدف من هذا البرنامج هو إيجاد خصخصة شاملة باستخدام أفضل الممارسات العالمية.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من موقع "رؤية السعودية 2030"، الهيئة العامة للإحصاءات، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) ومن مصادر إحصائية محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.